The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 1, Issue 4, October-December 2023, Page No: 220-243
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.63 ISI 2023: 0.383

الدور الروسي في تطورات الأزمة السورية (2011 - 2020)

د. ميلاد مسعود محمود نمريش [1*]، د. عبد السلام أحمد محمد الدبيب [2]
[1،2] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

The Russian Role in the Development of the Syrian Crisis (2011 - 2020)

Milad Masoud Mohmoud Nemrish[1*], Abdussalam Ahmed Mohammed Adbeib [2]
[1,2] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*المؤلف المراسل	meladnimresh@gmail.com	*Corresponding author
تاريخ الاستلام: 2023-10-08	تاريخ القبول: 2023-11-21	تاريخ النشر: 2023-11-28

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على الدور الروسي من الأزمة السورية وبيان أساسه أهدافه ومحاولة التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في بلورته وصياغته.

وتمحورت مشكلة البحث حول تساؤل رئيسي بتوضيح الدور الروسي في سوريا والتدخل المباشر فيها، وأثر التغيرات الدولية، والتي ساهمت في توجيه السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، وتوظيف إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في سوريا، وذلك في ظل الأزمات والمتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، مع تراجع النظام الإقليمي العربي في حل مشاكله في ظل تنامي دور القوى الإقليمية والدولية المنافسة لروسيا لتواجدها في سوريا.

وقد أشارت فرضية البحث إلى أن التدخل الروسي في سوريا، والذي يرتكز على تعزيز قدراتها في المنطقة كفاعل دولي لغرض تحقيق مصالحها القومية وتزايد مخاوفها من تهديد هذه المصالح من الأخرين، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية.

وتوصل هذا إلى صحة هذه الفرضية، وتم توظيف عدد من المناهج والتي من بينها المنهج التاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج المصلحة القومية، والذي ينتمي إلى المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية.

وتوصل هذا البحث لعدد من النتائج، والتي من أهمها: أن روسيا نجحت في أن تكوّن دوراً فاعلاً في الأزمة السورية، وعملت على استثمار قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في تحقيق أهدافها المرجوة.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقليمية والدولية، التدخلات المباشرة، المصلحة القومية النظرية، الواقعية في دراسة العلاقات الدولية.

Abstract

The research aims to identify the Russian role in the Syrian crisis, explain its basic objectives, and attempt to identify the regional and international variables that contributed to its crystallization and formulation.

The research problem revolved around a main question: clarifying the Russian role in Syria and direct intervention in it, and the impact of international changes, which

contributed to directing Russian foreign policy towards the Syrian crisis, and employing its political, economic and military capabilities in Syria, in light of the crises and changes taking place in the Middle East region, with The Arab regional system has declined in solving its problems in light of the growing role of regional and international powers competing with Russia for its presence in Syria.
The research hypothesis indicated that Russian intervention in Syria is based on strengthening its capabilities in the region as an international actor for the purpose of achieving its national interests and increasing its fears of the threat to these interests from others, especially the United States of America and its allies from Western countries.
This led to the validity of this hypothesis, and a number of approaches were employed, including the historical approach and the descriptive and analytical approach, in addition to the national interest approach, which belongs to the realist school in the study of international relations.
This research reached a number of results, the most important of which are: Russia succeeded in playing an active role in the Syrian crisis and worked to invest its military, economic, and political capabilities in achieving its desired goals.

Keywords: regional and international variables, direct interventions, national interest, realistic theory in the study of international relations.

مقدمة

لقد شكلت العقود الثلاثة الماضية إعادة صياغة النظام الدولي، والذي كانت تتصارع فيه القوتان العُظمتان على قيادة العالم، حيث أنتقل هذا النظام من القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفكك الإتحاد السوفيتي عام 1991، إلا أن المتتّبع للسياسة الخارجية الروسية في الأونة الأخيرة، حيث نرى بأن هناك تغيراً ملحوظاً في نهجها الخارجي، فقد عادت روسيا من جديد لتلعب دوراً فاعلاً في الساحة الدولية، وتتخذ بعض المواقف الدولية الواضحة في عدد من القضايا الدولية، والتي من بينها تدخلها المباشر في سوريا موضوع هذا البحث، لأجل تحقيق مصالحها القومية وحماية أمنها القومي، دون الدخول في مواجهات مباشرة مع الدول الأخرى.

ولقد أخذت الأحداث المتسارعة التي شهدتها الساحة السورية منذ منتصف عام 2011، إلى أزمة متشابكة ومعقدة بأبعادها وأطرافها وتداعياتها حيث تداخلت فيها عدد من الأطراف المحلية والدولية والإقليمية، وجعلت الساحة السورية آنذاك ساحة حرب فالكل يسعى لتحقيق النفوذ، وأحياناً لتصفية حسابات مع الخصوم تارة أخرى.

وتعاظمت هذه التدخلات وأخذت أشكال متعددة منها ما هو سياسي والآخر عسكري، ومنها المباشر وأحياناً غير مباشر، ومن هذه الأشكال من القوى الدولية، دولة روسيا، والتي أتضح دورها وتأثيرها في الملف السوري، حيث كانت بدايته تدخل سياسي مؤثر وسرعان ما تحول الى تدخل عسكري، ووقوفها إلى جانب النظام السوري.

وما يهمنا في هذا البحث هو الدور الروسي، باعتباره أحد القوى الدولية المتدخلة في سوريا، وذلك منذ بداية ما يسمي بالربيع العربي أي منذ 2011، فهي تولي اهتمامها وعلاقاتها مع النظام السوري، فهي ترى ضرورة الإصلاح والحوار مع الأطراف السورية المتنازعة وإمكانية الوصول إلى حل سلمي والابتعاد عن التدخلات الدولية الأخرى.

الإطار العام للبحث.

أولاً - مشكلة البحث:

يأتي هذا البحث للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده هو لماذا قررت روسيا حسم موقفها بالتدخل المباشر في الشأن السوري؟

ويندرج تحت ذلك التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- لماذا تدخلت روسيا في الأزمة السورية وبهذه الصورة.
- كيف أثرت المتغيرات الدولية على التوجهات العامة للسياسة الروسية تجاه سوريا؟
- ما هي أهم الدوافع للسياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا؟
- ماهي أهم المحددات الاساسية السياسة الروسية تجاه سوريا؟

كما ان فرضية البحث تمثلت في الاتي:

- الدور الروسي في سوريا أثر وبشكل كبير على مجريات تطور الأزمة السورية.
- زيادة روسيا لقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية واللوجستية كلما أدى بدوره إلى تعزيز مكانتها كأحد الفواعل الدولية.
- التدخل الروسي المباشر وبكل إمكانيتها كان بسبب مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية.

أهمية البحث:

1- يغطي هذا البحث رؤية شاملة للإستراتيجية الروسية ودورها في منطقة الشرق الأوسط.
2- العمل على تحليل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، خاصة وأن روسيا هي أحد الدول الكبرى في بنيان النظام الدولي.
3- يهدف هذا البحث لمعرفة المحددات الإستراتيجية الروسية في نهجها المعاصر، ومحاولة إدراك طبيعة ونوع المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف البحث:

- تحليل دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا.
- إدراك طبيعة المصالح الروسية في سوريا.
- 3 - التعرف على بدايات تطور الازمة السورية.
- استشراق مستقبل الدور الروسي في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط.

حدود البحث:

للبحث عادة حدود مكانية وزمانية، فالحدود المكانية تمثل في سوريا (دولة سوريا) ام الحدود الزمنية منذ بداية الأزمة في 2011 الى سنة 2020.

المناهج المستخدمة في البحث:

لقد ثم في هذا البحث استخدام عدد من المناهج وهي كالأتي:

اولاً: المنهج التاريخي:

وذلك لتتبع الأحداث في تطور الأزمة السورية.

ثانيًا: المنهج الوصفي التحليلي:

والذي يتم فيه تحليل أهم الأحداث السياسية والتفاعلات للسياسات الدول الإقليمية والدولية تجاه التدخل الروسي في سوريا.

ثالثًا: منهج المصلحة القومية:

والذي ينتمي إلى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، ووفق لهذه المدرسة في أن الدول ذات السيادة لها مصالح وطنية لا يتم التنازل عنها، وهي المحرك الأساسي في التفاعل مع غيرها من الدول.

الدراسات السابقة:

1- مونس محمد قداح، تبعيات الحراك السوري على العلاقات التركية الروسية منذ ز"2011-2016 " وقد خلصت هذه الدراسة إلى فهم محددات العلاقات الروسية التركية وأثر السياسة الخارجية لكل من

روسيا وتركيا تجاه سوريا، والتي آلت إلى تجاه تصادمي وتأثر العلاقات بين الدوليتين، وأتضح في هذه الدراسة صعوبة التنبؤ لسير العلاقات بينهما من الأزمة السورية.

2- نورهان الشيخ، صناعة القرار في سوريا والعلاقات العربية الروسية (2009) وقد قامت هذه الدراسة في عملية التركز على عملية صنع القرار تم العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في صنع القرار، حيث تطرقت الدراسة للعلاقات الروسية العربية، وموقف روسيا أهم القضايا العربية.
3 – عامر مفتاح احمد السياسة الخارجية الروسية تجاه كل من ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات التنموية في البلدين من 2012 - 2014.
وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه البلدين، منذ 2011، والتي اتضح من خلالها تباين الأهداف الروسية تجاه الدولتين، ولم توضح بأن الأهداف الروسية تجاه سوريا تعود لأسباب إستراتيجية.

تقسيمات البحث:
لقد تم تقسيم هذا البحث إلى الفصول الآتية:
اولاً - محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا ودوافعها.
ثانيًا - الازمة السورية الأسباب والتداعيات.
ثالثًا - المنظمات الإقليمية والقوى الإقليمية والدولية من تطورات الأزمة السورية.
رابعاً- الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة السورية.
وأخيراً - الخاتمة والنتائج.

الفصل الأول.
محددات السياسة الخارجية الروسية ودوافعها تجاه سوريا:
تعد السياسة الخارجية لأي دولة ما هي إلا تعبيراً عن مصالحها مع الدول الأخرى، وبما أن روسيا الإتحادية دولة كبرى، فإن لديها من مصالح وأهداف إقليمية ودولية، تسعى إلى تحقيقها باستخدام العديد من الوسائل، منها السياسية أو الاقتصادية أو عسكرية، على اعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هو القدرة على توظيف جميع إمكانياتها لتحقيق أهدافها على المدى البعيد.
وتعد دراسة محددات السياسة الخارجية لاي دولة، أحد الجوانب المهمة لمعرفة طبيعة الدوافع والعوامل التي تؤثر في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، وهذا ما يفسر اختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة، وبالتالي سيتم تقسيم المحددات إلى داخلية وأخرى خارجية.

اولاً - المحددات الداخلية:
تعتبر روسيا أحد الأطراف الدولية المؤهلة للقيام بدوراً فاعلاً على السياسة الدولية، وذلك لما لها من المزايا قلما لا تتوفر لدى الدول الاخرى، نظراً لامتلاكها من المقدرات والمقومات الكبيرة، والتي أسهمت في جعل روسيا أحد أقطاب النظام الدولي، ومن أهم هذه المحددات الاتي:

أ- المحددات الجيوبولتيكية، حيث تقدر مساحة روسيا حوالي 17.752,000 كم^2 وهي أكبر دول العالم مساحة، خاصةً بعد التوسع في سيبيريا، وهو ما يحدث التطابق مع نظرية قلب الأرض التي حددها "ماكند " والذي أكد على الأهمية الإستراتيجية لهذا الموقع في السياسة العالمية وفق لنظريته " من يسيطر على أوروبا الشرقية، ومن يسيطر على قلب الارض، يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم".[1]

1- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1989، ص 86

ب - **المحددات السكانية**، يعتبر العامل السكاني من العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي للدول، فالتنوع اللغوي والعرقي والديني، غالباً ما يشكل مجتمعات متجانسة فالشعب الروسي مازال لديهم نزعة الإمبراطورية السابقة، بالإضافة الى نزعة أخرى مؤثرة، وهي ضرورة التخلي عن الحكم الإمبراطوري والاهتمام ببناء روسيا القومية ذات الأهداف الواضحة.
وقد بلغ سكان روسيا حوالي 148,900.000 مليون نسمة، ويعد المجتمع الروسي متعدد الأعراق، أم من حيث الدين فهناك الديانة المسيحية الارثودكسية، بالإضافة إلى الاسلام وبعض الديانات الأخرى، ويبلغ عدد المسلمين في روسيا حوالي 19 مليون مسلم مرتكز أغلبهم في الشيشان و داغستان و أوسيتيا الشمالية.[1]

والمتتبع للتكوين المجتمعي لروسيا يتضح بأن هناك بعض السمات الأساسية للدولة الروسية، وأنها دولة متعددة الاثنيات وأنها دولة ذات أصول عرقية روسية، وان باقي العرقيات اندمجت و أصبحت جزءاً من هذه العرقية، وتعتبر اللغة الروسية هي القاسم المشترك بينهما، و ثم طرح فكرة بأن الشعب الروسي يسعى للمحافظة على الهوية الحضارية لبناء روسيا العظمى، وإن عملية التمسك بالهوية الروسية هي الأداة القومية للوقوف أمام زحف التوسع الغربي نحو الشرق، فقد عمل الغرب بكل ما في وسعه على تحييد السياسة الروسية، ومنعها من لعب دورا في السياسة الدولية، وهو ما ثم بالضبط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام "1991"، وهذه السياسية انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية، وذلك لغرض جعل روسيا تتقلص مصالحها السياسية في الأقاليم المجاور لها.[1]
ج- المحددات السياسية و الاقتصادية، لقد حاولت القيادة الروسية برئاسة بوتن إنعاش الاقتصاد الروسي حيث بدأ الاقتصاد في التعافي، و ارتفاع معدلات النمو وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، و انخفاض معدلات التضخم وانخفاض مستويات البطالة، وتحسين مستوى المؤسسات الاقتصادية وارتفاع وتيرة الاستثمارات الخارجية، وكل هذه التطورات أسهمت و ساعدت روسيا للعودة وبقوة إلى الساحة الاقتصادية العالمية.[3]
كما كان لبوتن وسياسته الخارجية أكبر الأثر في تحقيق الاستقرار داخل النظام السياسي وإعادة بناء السلطة المركزية، والعمل على إزالة كافة العراقيل التي تؤثر بشكل أو بآخر على بناء النظام
السياسي الروسي، وعندما تولى مدفيدف، مقاليد السلطة خلفاً لبوتن استمر على نفس سياسة سلفه و الهادفة إلى الحفاظ على مكانة روسيا في الساحة الدولية، كما أطلق مدفيدف موضوع الشراكة مع الغرب، حيث بدأ في خصخصة القطاع العام والعمل على تعزيز مكانة روسيا وصولاً إلى تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب المستند على تطور القدرات العسكرية الروسية، بحيث تنافس المقدرات العسكرية الأمريكية، وبعودة بوتن للسلطة مرة أخرى في روسيا عام 2012 أنتهج سياسة جديدة تختلف عن فترة حكمه السابقة، وذلك لعدة أسباب والتي من أهمها: [1]
1 اكتمال عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية لروسيا الأمر الذي يعطيه القدرة على المناورة على الصعيد الدولي.
2- نظرة الشعب الروسي لشخص الرئيس بوتن واكتسابه شعبية كبيرة في روسيا باعتباره المؤسس لروسيا الحديثة.
د- المحددات العسكرية والأمنية، تمتلك روسيا ترسانة عسكرية، وهي تعد الأكبر ترسانة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن مع كل التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد

1- لمى مضر، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي من 1995-2003، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، 2003، ص 55.
2- مازن إسماعيل، السياسة الخارجية المقارنة، الموسوعة الجزائرية للدراسات، الجزائر، 2016، ص 171.
3- لمي مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، وانعكاسها على الطبيعة العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 181.

1- لمي مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، وانعكاسها على الطبيعة العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 183.

السوفيتي، فإن روسيا ما زالت تحتفظ وتمتلك قدرات نووية، وبالتالي فإن روسيا تولي اهتمام كبير على هذا الموروث، والذى يقربها من تحقيق هدفها الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وبدأت الإستراتيجية الروسية في الظهور في البيئة الأمنية الأوروبية الحديثة، بالرغم من وجود بعض الصعوبات التي تواجه روسيا في تطبيق هذه الإستراتيجية والتي من أهمها: [3]

1- الخوف من التوسع في عضوية حلف الناتو الى شرق اوروبا واندماج بعض هذه السياسات لهذه الدول في الحلف، وتتخوف روسيا من نشر صواريخ نووية في كل من بولندا والمجر بالإضافة إلى محاولة الحلف من الاقتراب من الحدود الروسية، عبر إقامة علاقات تعاون جديدة مع الدول القريبة من حدودها مثل أستونيا ولاتيفيا وليتوانيا، الأمر الذي يهدد الأمن القومي الروسي.

2- اختراق الحلف الاطلسي للمصالح الروسية في آسيا الوسطى وهو ما يمس المجال الحيوي لروسيا.

3- تزايد القلق على الصعيد الدولي الجديد من الصين، في الوقت الذي توجد مباحثات مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الحد من الأسلحة النووية {سالت 2-3} وتبقى الصين خارج هذه المباحات.

وفي هذا الشأن أكد الرئيس الروسي "بوتن" إلى ضرورة إعادة تسليح روسيا بأحدث الأسلحة، خاصة في مجال الدفاع الصاروخي مع ضرورة رفع قدرات الدفاع الإستراتيجي لمواجهة الأخطار لا سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية.

وقد رصدت الحكومة الروسية ميزانية للانفاق في المجال العسكري والتي بلغت حوالي " 726 مليار دولار" في مختلف انواع الاسلحة بما فيها السلاح النووي.[1]

ثانيًا - المحددات الخارجية لروسيا:

تعد المحددات الخارجية أحد القيود الاساسية لسياسات ومواقف وتوجيهات الدول في محيطها الإقليمي والدولي، وما تقرره البيئة الدولية، والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد سلوك الدول ضمن هذه البيئة والتي تتمثل في الاتي:

أ- النظام الدولي:

منذ تبلور النظام الدولي و تحددت معالمه، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الاتحاد السوفيتي من اكبر مراحل تطور السياسة الدولية ثراءًا وتنوعاً، حيث أخذ البنيان العالمي شكل القطبية الثنائية، فلقد نشئت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى مجموعة من الأحلاف والمنظمات الدولية، فظلت القطبية الثنائية هي الميزة فى البنيان العالمي، وبعدها تحولت العلاقات بين الكتلتين إلى ما يسمى بالحرب الباردة، كما دخلت الدولتان العُظمتان في سباق التسلح، وحدوث صراعات إقليمية ومعظمها متأثراً بتلك الحرب.[1]

وشهدت نهاية هذه الحقبة ظهور مفهوم الإقليمية الجديدة والذى مثل تطوراً جذرياً لمفهوم الإقليمية، فظهرت أيضاً مرحلة تتعلق بالمؤسسات الدولية، حيث استمرت الأمم المتحدة في أداء وظائفها و بشكل غير مسبوق، بيدان مسرعان ما أدى إلى نفير جذري في البنيان العالمي، والتي تمثلت في نهاية الكتلة السوفيتية عام 1991، وهو ظهور حقيقة جيوسياسية المتمثلة في ظهور دول جديدة كانت في المنظومة السوفيتية الأمر الذى أدى إلى تقلص المجال الحيوي لروسيا وأصبحت هدفاً لمصالح القوى الدولية.[2]

2- كاضم هاشم نعمة، دراسات فى الاستراتيجية والسياسة الدولية، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007، ص 39.

3- احمد دياب، عودة بوتن تحديات وطموحات روسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 88، أبريل 2012، ص 107.

1- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ط (1)، 2002، ص 645-646.

1- الناصر دريد، نعمان حكيم، دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة التنمية البشرية، بغداد، المجلد 2، العدد الرابع يناير 2016، ص 88-99.

2- المرجع نفسه، ص 100.

وفي المقابل أبقت روسيا على علاقات قوية مع نظيرها من الدول الأخرى على اعتبار أن أي تهديد لهذه الدول يمثل في الواقع تهديد مباشراً للأمن القومي الروسي، كما عملت روسيا أيضا على توطيد علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، حتى يتسنى لها الوصول إلى المياه الدافئة عبر توطيد علاقاتها مع إيران، وأصبحت السياسية الروسية مع الغرب أكثر ديناميكية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية وتحولت العلاقة من الصراع، إلى علاقات تنافس ثم الشراكة الإستراتيجية و عملت روسيا ايضا على احتواء الأزمات والخلافات مع تلك الدول، والعمل على تسويتها بما يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي.[3]

دوافع ومبررات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا:

أن التدخل الروسي في منطقة الشرق الاوسط بصفة عامة، و سوريا بصفة خاصة، كان في الواقع استجابة لرسائل الولايات المتحدة الأمريكية المعلنة عن رغبتها في الانسحاب الجزئي من منطقة الشرق الاوسط، بعد توقيعها بالانسحاب من العراق مرحلياً ومن أفغانستان بصورة كاملة، وفي المقابل عملت روسيا على تدخلها في الشرق الأوسط، والأهداف كانت تتعلق باستعادة النفوذ الروسي وعملت على توظيف السياسة الخارجية الروسية في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها القومية، وهو ما ظهر واضحاً في إبرام عدد من الاتفاقيات والمعاهدات معها مع الأخذ في الاعتبار تلاشى الطابع الأيديولوجي السائد أبان الحقبة السوفيتية السابقة في تحديد سياستها الخارجية.[1]

وترى روسيا بأن إمكانيتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مجتمعة تؤهلها لأخذ مكانة متميزة على خارطة العالم الجديد والذي هو قيد التشكيل، وتحاول أن تخلق توازناً في علاقاتها مع دول الشرق الاوسط. فهي تتعاطى مع الشأن السوري آبان الأزمة بحيث لا تثير أي قلق مع الدول العربية، وباعتبار أن منطقة الشرق الاوسط يعد حزاماً يحيط بآسيا الوسطى، وإقليم القوقاز والذي تعتبره روسيا مجالاً حيوياً لها، ومن هذا المنطلق فإن روسيا من خلال سياستها الخارجية تطمع للوصول إلى مكانتها في النظام الدولي.

وقد شكلت مواقف الخارجية الروسية إزاء الأوضاع في سوريا، نقطة بارزة في العلاقات الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الإتحاد السوفيتي السابق، وتمثل فيه بداية عودة روسيا كفاعل قوي في النظام الدولي الجديد، وترى الحكومة الروسية في أن سقوط النظام السوري القائم بقيادة الرئيس بشار الأسد في سوريا يعني فقدان روسيا حليفها الأول في المنطقة الغربية، وبالتالي تعمل على تسخير كل إمكانياتها حتى لا تخسر منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وهو ما قد يؤدى إلى زيادة نشاط الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في المنطقة، وتصبح الحدود الجنوبية الروسية القريبة من إيران وسوريا. مركزاً للتواجد الأمريكي وكذلك الدول الغربية الحليفة لها، ومن ثم إحكام الطوق على المجال الحيوي الروسي، ومواصلة الغرب في بت الفوضى في محيط روسيا، أم على الصعيد الإستراتيجي نجد روسيا مهتمة بان تكون أحد الفواعل الدولية لقوى عظمى، وأن تؤخذ بعين الاعتبار مصالحها والعمل على خلق نوعاً من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال محاولة روسيا التوسع في الشرق الاوسط، والمحافظة على مناطق نفوذها، وهذا لا يأتي إلا بالمحافظة على نفوذها في سوريا وإيران.[2]

ويمكن الإشارة بأن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية هي من أهم الدوافع التي جعلت روسيا تدعم النظام السوري، حيث تشكل سوريا أبرز الشركاء العرب لروسيا، فلقد وصلت الاستثمارات الروسية في سوريا قرابة "20 مليار دولار أمريكي"، وبالتالي فأن تغيير النظام السوري سيؤدي الى خسارة كبيرة للاستثمارات، و يرتكز عملية التبادل التجاري والتعاون بين الدولتين في قطاع النفط والغاز، وتسعى روسيا منع المنافسين الكبار من الدول الإقليمية والدولية على خطوط نقل الغاز من دول الخليج العربي،

3- المرجع نفسه، ص 101.

1- الناصر دريد، نعمان حكيم، دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة التنمية البشرية، بغداد، المجلد 2، العدد الرابع يناير 2016، ص 102.

2- محمد على سليم، الدور الروسي من تطورات الازمة السورية 2011، رسالة دكتوراة مقدمة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السويس، مصر، 2022، ص 39-40.

و مرور هذه الخطوط عبر الأراضي السورية وتركيا وصولاً إلى الدول الاوروبية، الأمر الذي يقلل من أهمية الغاز الروسي المهيمن على السوق الأوروبية، وهذا أحد الدوافع المهمة للتدخل الروسي في سوريا.[1]

ويمكن القول بإن الدافع الاقتصادي، يحتل المرتبة الاولى في توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو سوريا، وبهذه فإنها تعمل على قطع الطريق أمام أوروبا من الوصول إلى الغاز القطري وغيرها من الدول الخليجية، حتى تتمكن روسيا من الاستحواذ على عملية مد أوروبا بالغاز الروسي، بالإضافة إلى وجود احتياطيات ضخمة من الغاز في الحقول التي تم اكتشافها حديثاً في منطقة الشرق الأوسط، والذى كان موضع اهتمام من قبل روسيا والاستفادة من تدخلها في سوريا في هذا الشأن.[2]

الفصل الثاني

الأزمة السورية: الأسباب والتداعيات:

لقد عملت المتغيرات الدولية الجديدة، وما نتج عنها من تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور عصر العولمة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبلور عنها من التحالف الغربي الإسرائيلي والمتضمن رسم خارطة الشرق الاوسط الكبير و ظهور نوايا في إزالة العوائق امام هذا المشروع و من أهم تلك العوائق في نظرهم ما يسمى حزب الله في كل من سوريا ولبنان وإيران والذي أسهم في تدويل الازمة السورية، و التدخل في شئونها الداخلية، بين مناصر للنظام السوري القائم والآخر المناهض له، والذى أدى بدوره إلى تعقيد المشهد السياسي في سوريا.[1]

وقد كانت بدايات الأزمة ناتجة عن العديد من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت باحتجاجات شعبية واسعة، تطالب بمزيد من الحريات والإصلاحات السياسية والاقتصادية وتنادي تلك المظاهرات بضرورة تغيير السلطة من النظام الشمولي الاستبدادي، إلى نظام تعددي تتوافر فيه سبل المشاركة السياسية، والتحول الديمقراطي، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة، والتداول السلمي على السلطة، ومن أهم العوامل الاتي:

1- استبدادية النظام، و انحصار السلطة في شخص رئيس الدولة وكذلك السيطرة على الأحزاب السياسية وضمها تحت الجبهة الوطنية التقدمية، وهيمنة حزب البعث وأستحوذ على مجمل الحياة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد، وانعدام القانون، وغياب الدولة وتضييق هامش الحريات العامة في المجتمع السوري.[2]

-2- إنعدام التوازن بين السلطات، يعد هذا العامل من العوامل المهمة التي خلقت الأزمة في سوريا، حيث استحوذ الرئيس السوري على مجمل السلطات النقدية والتشريعية والقضائية، وذلك بسبب اتساع صلاحيات الرئيس في الدستور وما زاد من الاحتقان الشعبي ضد مشروعية النظام السياسي القائم.

3- تدني الحياة الاقتصادية، تعاني الأوضاع الاقتصادية من العديد من الأزمات نتيجة لعمل النظام السياسي في سوريا إلى اليات السوق وإهمال شبكات التضامن الاجتماعي التي ترافق هذا التحول، مما أدى إلى تراجع القطاع الاقتصادي، وقلة الإنفاق إلى جانب تقلص قطاع الاستثمارات الحكومية، وتفويضه إلى القطاعات الخاصة مما زاد من معاناة المواطنين، وانتشار الفقر والعوز في المجتمع وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم، كما حدث اختلال في العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد، ونتيجة لهذه المشاكل الاقتصادية انخفضت القوة الشرائية وأدى بدوره إلى وجود تباين واضح في المجتمع السوري،

1- سوريا ممر الغاز إيران وقطر، الدخول www/mtv.com/program. Prime .20.09.2023

2- محمد سليم، الدور الروسي من تطورات الازمة السورية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

1- يوسف أحمد أحمادي، محسن رمضان جابر، أثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارساتها السياسية، مجلة أتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص 22.

2- المرجع نفسه، ص 23.

والمتمثلة في وجود طبقة بسيطة تستحوذ على معظم مقدرات البلاد، وغالبية المجتمع السوري يعيش حالة الفقر والعوز.[1]
ويتضح من ذلك بأن العوامل الداخلية كان لها الأثر الأكبر في اندلاع الثورة في سوريا، والتي تطالب المزيد من الحرية السياسية والإصلاح والتغيير كما حدث في بعض الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن.
ومع بداية الأزمة السورية، ظهرت كيانات وتنظيمات جديدة داخل المجتمع السوري، وعملت تلك الكيانات على تكوين شبكات تواصل إعلامية أصبحت قوى فاعلة داخل المجتمع، وتمكنت هذه الكيانات التنظيمات السياسية من كسر حاجز الخوف من النظام القائم، فعملت على تأسيس أحزاب سياسية جديدة و تنسيقيات إعلامية، تمارس نشاطها في داخل سوريا وخارجها، خاصة المنتديات الدولية ضد النظام السوري، وقد أتقسمت التنظيمات والكيانات السياسية إلى مجموعتين بعضها تؤيد للنظام السياسي القائم وداعمة له، والأخرى المعارضة للسياسيات التي ينتهجها النظام السياسي القائم، فالأطراف العامة للنظام السياسي تتمثل في الاتي[2]:
1 - المؤسسة العسكرية: فهي تدين بالولاء للنظام السياسي والمتمثلة في العقيدة العسكرية ومن أهمها الجيش، حيث عمل النظام على ضمان تماسك المؤسسة العسكرية طوال فترة الأزمة، ثم بعدها ما يسمى بالمجالس الشعبية، وهى أحد أدوات النظام وتعرف بالشبّيحة، وتحولت تلك إلى مجموعات قتالية ضمن صفوف النظام إلى جانب الاجهزة الأمنية.[3]
ومن ضمن الأطراف المساندة للنظام ما يسمى بفيلق القدس، وهي أحد التنظيمات المسلحة التي تدعم النظام ضد المعارضة وترجع تبعيتها للحرس الثوري الإيراني، حيث يعمل ذلك التنظيم تدريب القوات المسلحة المنخرطة حديثاً في الجيش والتي تتولى عملية الإشراف على المواقع القتالية في الأراضي السورية.
ومن أنصار النظام أيضا حزب الله، والذي يرتكز تواجده في المناطق الحدودية السورية اللبنانية، و يقوم الحزب بمهام عسكرية المساعدة النظام السوري في العمليات اللوجستية ومتابعة مراصيد القوات السورية في المناطق الجبلية، إلا أن حزب الله يعتبر مصدر قلق وتهديد للأمن القومي الإسرائيلي، وبالتالي فهو هدف عسكري بالنسبة لإسرائيل.[1]
أما الأطراف المعارضة للنظام السوري فهي مجموعة من الكيانات ذات توجهات وافكار مختلفة إلا أنها تلتقي في هدف واحد وهو كيفية التخلص من النظام القائم، وتنقسم إلى مجموعة من القوى السياسية ذات التوجه الليبرالي والإسلامي، إلى جانب مجموعة من الاقليات والتي يمكن تحديدها في الآتي:

1- الجيش الحر: والذي تم تشكيله في تركيا عام 2011، والمكون من الضباط العسكريين المنشقين عن النظام و البعض من المجموعات المتقاعدين من الخدمة العسكرية، ويحمل الجيش الحر فكرة بناء سورية المستقلة، وتكوين دولة المؤسسات السياسية والدستور، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتطبيق مبادي القانون الدولي. [2]

2- جماعة الإخوان المسلمين، لقد تأسس ما يسمى بجماعة الاخوان المسلمين في سوريا عام 1946، بقيادة مصطفى السباعي، وكانت تمارس نشاطها خارج سوريا نتيجة لقمع النظام السوري لها، وحظر نشاطها داخل سوريا، إلا أن في الأونة الأخيرة حاول حزب العدالة والتنمية في تركيا الدعم لجماعة

1- يوسف احمد حمادي، محسن رمضان جابر، أثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
2- محمد على سليم، الدور الروسي من تطور الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره، ص 73.
3- ابن ملوكة، الإستراتيجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر،2011، ص 70.
1- ابن ملوكة، الإستراتيجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط،الأزمة السورية نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر 2017، ص70.
2- رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سوريا، مكتبة رياض الرايس، القاهرة، 2012، ص 136.

الاخوان في سوريا، وبالتالي فأن جماعة الإخوان تعد أحد القوى المؤثرة في الأزمة السورية والتي لا يمكن تجاهلها في الساحة السياسية في سوريا.[3]

3- **الجبهة الإسلامية السورية**، تأسست الجبهة السورية مع نهاية 2012، بقيادة حسان عبود، وتتكون الجبهة من العديد من الكتائب والأحزاب السياسية ذات التوجه الديني، حيث تمارس نشاطها في بعض المناطقة السورية في مدينة إدلب وحلب واللاذقية وحماة ودير الزور كما تضم هذه الجبهة كتائب عسكرية مثل أحرار الشام وجيش التوحيد وبعض الفصائل الاخرى.[4]

4 - جبهة تحرير سوريا، حيث تكونت هذه الجبهة لمجموعة من الكتائب والتي تمارس نشاطها في دور الزور مثل اللواء ابن العاص، ولواء الفتح وأنصار الشام وغيرها من الكتائب الأخرى، وتهدف هذه المجموعات للعمل على إسقاط النظام و حماية السوريين، والعمل على بناء مؤسسات الدولة المختلفة وفق لمبادئها، وينخرط في صفوفها أبناء الريف نظراً لشعورهم بالإهمال والتهميش.[1]

5- المعارضة الكردية، حيث بدأ الأكراد في تنظيم صفوفهم مع بداية الأزمة السورية، وتم تكوين ائتلافين وهما، المجلس العام للتحالف الكردي المكون من حزبين، الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الوحدة الديمقراطي الموالي لحزب العمال الكردستاني بالإضافة إلى بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى مثل الحزب التقدمي الديمقراطي وكذلك حزب المساواة الديمقراطي وغيرها داخل التجمع الكردي فى سوريا.

6- **هيئة التنسيق الوطني**، والتي تم تأسيسها عام2011، وتتكون من مجموعة من الأحزاب ذات التوجه القومي اليساري، ويضم في داخله رموز من المجتمع المدني السوري ولديه مجموعة من المطالب والتي من أهمها[2]:

- مطالبة النظام السوري بإطلاق سراح السجناء السياسيين.
- محاولة لخلق نوع من الثقة بين الأطراف السياسية في سوريا.
- 3-الحد من نفوذ الأحزاب التقليدية المقربة من النظام السوري.

ويؤخذ على هيئة التنسيق الوطني بأنها واجهت انقسامات بين أعضاء المعارضة في الداخل والخارج، مما أدى إلى انسحاب عدد كبير من القوى الوطنية والانضمام للمجلس الوطني.

7 - الائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارض، والذي تأسس عام 2012، في دولة قطر، ويهدف هذه الائتلاف إلى توحيد صفوف المعارضة بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وذلك من خلال بناء أطر وقيادات سياسية، وتم في هذا الإطار إنشاء مجلس عسكري موحد والعمل على إمكانية الاعتراف به دولياً، وتقديم له الدعم وقد حاز هذا الائتلاف على الرضا والدعم من قبل المجتمع الدولي، كالإتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي وكذلك الجامعة العربية، وتركيا.[3]

الأزمة السورية وتداعياتها:

لقد انطلقت الاحتجاجات في سوريا مع بداية شهر مارس 2011، وكانت بداياته من مدينة درعا السورية، وأهم مطالبها الحرية والمساواة والإصلاح وكانت بدايتها سلمية، إلا أن قوات النظام قابلت تلك الاحتجاجات بالقمع ومحاولة إخمادها ولكن سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح بين القوى الأمنية والمحتجين وتنادى

---

3 -المرجع نفسه، ص 37.

4- صافينار محمد أحمد، المعارضة السورية ومسارات الحل الغائبة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 200 - 2015، ص29.

1- مطهر الصفاري تطلعات اكراد سوريا، ومحمورية الدور التركي، محلة أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول،2015، ص 12.

2- ابراهيم غالي، الحسم الوشيك، مؤشرات رحيل الأسد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 19، 2013

3- عمر اسكندر، سوريا أزمة نظام وثورة شعب، مركز أميه للبحوث والدراسات الإستراتيجية، عمان، ص 85.

تلك المظاهرات بالإصلاح السياسي وتحسين الأوضاع المعيشية، ورفع حالة الطوارئ وإخراج المعتقلين السياسيين من السجون السورية.

ومع زيادة وتيرة العنف بين القوى الأمنية والمعارضة السورية زاد سقف المطالب إلى ضرورة رحيل نظام الأسد، ومع تصاعد عملية العنف تطورت الأزمة السورية إلى اعتصامات مفتوحة في الميادين السورية وعملت القوى الأمنية من طرفها قمع تلك الاعتصامات، وحاول النظام من طرفه القيام بتعتيم إعلامي عبر وسائل الإعلام المختلفة، حتى لا يتم استيعاب ما يحدث داخل مناطق الاحتجاج من قبل المحتجين في المدن الأخرى، وعلى الصعيد الخارجي حاول النظام إعطاء صورة مضللة عما يحدث داخل الأراضي السورية، وذلك لغرض جلب مناصرين له على الصعيد الدولي.[1]

وحاول النظام احتواء الأزمة بإجراء بعض الإصلاحات والتي من أهمها[2]:
1- تحسين الوضع المعيشي للموظفين من خلال زيادة مرتباتهم مع استيعاب العاطلين عن العمل وتوظيفهم.
2- إصلاح قانون النظام الاجتماعي ونظام التقاعد.
3-إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين.
4- محاربة الفساد وتحسين الأوضاع الاقتصادية.
5- وقف الاعتقال القسري وتوفير محاكمة عادلة للمتهمين.
6- إصدار مرسوم جمهوري بالعفو العام عن الجرائم المرتكبة قبل 2011.

إلا أن تلك الإصلاحات لم تخلق أي تغير في سوريا، حيث أنها لم تمس جوهر النظام السياسي في سوريا (حزب البعث) فبدأت تتصاعد الاحتجاجات في بعض المدن السورية والتي تطالب بإسقاط النظام، وهو ما قابله الجيش والوحدات الأمنية بقمع تلك الاحتجاجات والعمل على إخمادها، وهو ما أدى إلى ظهور جيوب للمقاومة في بعض المناطق في سوريا كإدلب وحمص و حماة و حلب، كما زادت وتيرة الانشقاقات في الجيش السوري، نتيجة لعدم القبول و الرضا من قبلهم على الأعمال التى يقوم قوات الأمن النظام في سوريا.[1]

وفي نفس الإطار تم توجيه إتهامات من قبل القوى الدولية إلى النظام السوري باستخدامه أسلحة كيميائية في مدينة حمص البياضة السورية وهو ما ذكرته تقارير من المخابرات الامريكية CIA، وهو ما جعل الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " باتخاذ قرار بضرورة توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري وذلك لغرض تدمير مخازن الأسلحة الكيمائية السورية، الأ أن تلك الاجراءات قوبلت بالرفض، نتيجة للمعارضة في الكونغرس الأمريكي، حيث أمتنع عن منح التفويض للتدخل العسكري في سوريا لكونه لا يخدم المصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تبني روسيا القرار بوضع هذه الاسلحة الكيمائية تحت الرقابة الدولية، وعلى أن يتم سحبها وتوضع تلك الأسلحة تحت غطاء الأمم المتحدة.[2]

مع تزايد وتيرة الصراع في سوريا، وتدني مستوى المعيشة للمواطنين السوريين، وفقدان الأمن داخل مدنهم، زادت وتيرة الهجرة خارج سوريا، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين حوالي 5.556.410 لاجئاً حسب الإحصائية التي أعدتها الأمم المتحدة، موزعين على الدول المجاورة لسوريا والمتمثلة في تركيا لبنان والأردن، وقد حدت عملية النزوح والهجرة منذ بداية الأزمة عبر عدة مراحل داخل سوريا وخارجها، حيث شهدت المرحلة للنزوح عام 2011، حيت فر الالاف من السوريين إلى الاردن وتركيا ولبنان خوفاً

1- سامح عسكر، الأزمة السورية، محاولة للفهم، دار مشعر للنشر، سوريا 2012، ص 20.
2- الأزمة السورية: الشعب ضحية آلة نظام الاسد، وصراع التحالفات الإستراتيجية، تاريخ الدخول 6.10.2023.
www.m.alshorag.com. 6.10 2023
1 - سامح عسكر، الأزمة السورية، محاولة للفهم، دار مشعر للنشر، سوريا 2012، ص 21.
2- قرار مجلس الأمن رقم 2118، على موقع الأمم المتحدة، تاريخ الدخول 2023.06.10

من بطش القوى الأمنية للنظام السوري، وكانت هذه الهجرة واللجوء لتلك المناطق، ترجع لأسباب عدة منها قرب تلك المناطق لسوريا، ووجود أعمال السوريين في تلك المناطق.[3]

وبعد ذلك تحولت وجهة النازحين السوريين إلى دول الإتحاد الاوروبي عام 2015، حيث أستقبل المكتب الاتحادي للهجرة إلى ألمانيا، ونتيجة للتدخل الروسي في سوريا عام عام 2015، تزايد عدد المهاجرين إلى ألمانيا، حيث وصل عدد اللاجئين إجمالاً إلى حوالي 6.500.000 مليون لاجئ.[1]

تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة:

منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، تأثرت الدول المجاورة لسوريا بهذه الحرب، وذلك بسبب أنها أججت قضايا سياسية واقتصادية وأيدولوجية واجتماعية، ولقد أمتد الصراع في الدول المجاورة والتي من أهمها:

اولاً- لبنان: وقد عانى الشعب اللبناني منذ سنوات، حيث تعاني لبنان من المشاكل الاقتصادية والانقسامات داخل القوى الأمنية الداخلية نتيجة للتدخل الإيراني فيها عبر دعم حزب الله.[2]

وتستضيف لبنان ما يقارب من مليون سوري مهجر و مع هذا التدفق الكبير للاجئين أذى لتأجيج عامل الكراهية بين السنة والشيعة في لبنان مما أدى إلى اشتباكات على طول الشريط الحدودي بين البلدين وحدوث إنفجارات في بيروت، وإنقسام الأحزاب السياسية بين مؤيد ومعارض لسوريا، بالرغم من انسحاب القوات السورية من الأراضي اللبنانية من عام 2005، إلا أن الصراع في لبنان ما زال قابلاً للتصاعد، فهذا ما يجعل من لبنان ساحة جديدة للصراع الإقليمي في المنطقة.[3]

ويمكن القول بان امتداد الصراع من سوريا إلى لبنان لا يمكن تفاديه إلا إذا توقف القتال في سوريا، خاصة أن الحكومة اللبنانية ضعيفة وتعاني العديد من المشاكل الداخلية، إلى جانب أن الجيش اللبناني منقسم بين معارض ومؤيد لسوريا، فالجيش الحر السوري و جبهة النصرة تحت لبنان في الرد على حزب الله، والحكومة تتحالف مع حزب الله ضد المعارضة السورية، وإيران تحاول دعم حزب الله بالأسلحة والذخائر والولايات المتحدة الأمريكية مصنفة حزب الله من قوى الإرهاب، وبالتالي يصعب معالجة كل هذه القضايا في المدى المنظور.[4]

ثانيًا– العراق: لقد امتد الصراع السوري إلى العراق، حيث تسكن الحدود العراقية العديد من القبائل ذات المذهب السني، وترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية تجارية عبر عمليات التهريب بين الطرفين السوري والعراقي، كما كان هناك إنتقال المقاتلين من سوريا إلى العراق آبان التواجد الأمريكي في العراق لمساندة الجيش العراقي ودعم حركة المقاومة من القوات الأمريكية.

ونتيجةً لتصاعد النزاع في سوريا تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى العراق، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين حوالي 200.000 لاجئ، ونتيجة لضعف الحكومة العراقية وعجز أجهزتها الأمنية داخل العراق تسببت في حدوث حرب أهلية، حيث انظم الكثير من أهل السنة والسلفيين والبعثيين أنصار النظام السابق إلى تنظيم القاعدة، وذلك بسبب تهميش الحكومة العراقية للسنة، ويمكن القول بأن عدم الاستقرار وهو القاسم المشترك بين سوريا و العراق، وأن الاختلاف الإثني و الديني هو سبب زعزعة الاستقرار في البلدين، إلى جانب حدة المنافسة بين الطائفة السنية والطائفة الشيعية.[1]

3- جوناثان لاثام، ليث كا ترسون، سوريا العدالة للتجاوز النزاع العسكري، مركز البحوث والدراسات دمشق، 2020.

1- ابراهيم عوضى، فراغ قانوني في أزمة اللاجئين، مجلة الإنساني، القاهرة، العدد 1000 - 2017، ص 46

2- آرام نيرغوزيان، القوات اللبنانية المسلحة / التحديات والفرص، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية،2009، ص 210.

3- آن برنارد، لبنان يكتظ باللاجئين السوريين، صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 2013-12-23

4- محمد على سليم، رسالة دكتوراة) جامعة السويس / القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

1- محمد النجار، جبهة النصرة في سوريا تعلمت من أخطائها، الجزيرة نت، الدوحة، 2013، ص 8.

ثالثًا-الاردن: يؤثر الصراع في سوريا بشكل مباشر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية في الأردن وإن تزايد عدد اللاجئين السوريين إلى الأردن يسبب ضغطاً متزايد على الإقتصاد الأردني، كما زادت المخاوف من قبل السلطات الأردنية آزاء حركة اللاجئين إلى الأردن، من دخول حركات جهادية متطرفة تزعزع الأمن في الأردن، وتعمل على استقطاب الشباب الأردني و الانخراط في هذه التنظيمات، إلى جانب سوء الأوضاع المعيشية داخل المخيمات السورية، مما يسهم في تنامي روح التطرف وهو ما يكون سبباً مباشراً فى زعزعة الأمن داخل سوريا، حيث يصل عدد اللاجئين السوريين في الأردن حوالي نصف مليون لاجئ، حسب الإحصائيات لعام 2016.[2]
ويمكن الاشارة بأن الحكومة السورية استفادت إلى حد كبير من تصاعد وانتشار الصراع خارج سوريا لأن هذا الأمر ساهم في حصول النظام على الدعم من كل من إيران وروسيا، حزب الله.

الفصل الثالث.

دور المنظمات والقوى الاقليمية والدولية من الازمة السورية والموقف الروسي منها:

نظراً لغياب الفعل العربي الرسمي في منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة، الأمر الذى أدى إلى تدخل العديد من المنظمات الإقليمية والدولية في الشأن السوري، وإبراز توجهاتها الاستراتيجية، وذلك لتحقيق لأجندتها و نفوذها وكان من أبرز التدخلات في الشأن السوري، منظمة جامعة الدول العربية حيث تم أتخاذ قرار بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، ثم تلتها في ذلك الأمم المتحدة، والتي قامت هي الأخرى بإصدار العديد من القرارات عبر مجلس الأمن الدولي جميعها تتعلق بالأزمة السورية وتداعياتها.[1]

ام على صعيد القوى الإقليمية والدولية، والتي كان لها اكبر الاثر الواضح فى مسار الأزمة السورية، حيث نجد إيران والتي بذلت ما في وسعها لمساندة النظام السوري، كما برزت تركيا هي الأخرى كفاعل أستراتيجى في المنطقة.[2]

ام على الصعيد الدولي، برزت العديد من القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية مثل فرنسا والمانيا وبريطانيا لغرض تمرير مصالحهم في المنطقة، وسنتناول أهم المنظمات الإقليمية والدولية، وبشيء من الإيجاز وهي كتالي:

اولاً - الجامعة العربية:

مع زيادة وتيرة العنف واندلاع الأزمة السورية، حاولت الجامعة في بداية الأمر إتخاذ بعض المواقف خوفاً من إنتشارها في بقية البلدان العربية، حيث أطلقت بعض المبادرات لحل الازمة السورية، إلا أن هذه المبادرات باتت بالفشل، لعدم تجاوب النظام السوري معها، والمتمثلة في وقف الاقتتال والعنف، والعمل على تلبية المطالب للشعب السوري، وذلك محاولة من الجامعة.
تجنب التدخلات الخارجية، وصولاً إلى استقرار وسلامة الأراضي السورية بما يضمن سيادتها ووحدة اراضيها، ونظراً لعدم تجاوب النظام السياسي القائم لهذه المبادرات المطروحة من الجامعة،
كان لزاماً للجامعة أن تتخذ من طرفها جملة من الإجراءات والتي من أهمها[1]:
1- تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وجميع منظماتها.
2- فرض بعض العقوبات الاقتصادية والسياسية على النظام السوري.
3- إعلان عن إقامة حكومة وحدة وطنية والعمل على إقامة نظام سياسي مبنياً على أسس ديمقراطية يسمح بالتعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة.

2- محمد علي سليم، رسالة دكتوراة، جامعة السويس، مرجع سبق ذكره، ص 88.
1- محمد على سليم، رسالة دكتوراه، جامعة السويس، مرجع سابق، ص 91.
2- المرجع نفسه، ص 92.
1- قرار الأمانة العامة للجامعة العربية رقم 7436، بتاريخ 02-11-2011.

4 - إنشاء هيئة مستقلة تتولى التحقيق في الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها.
5- دعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم لحكومة الوحدة الوطنية حتى تمكن من أداء مهامها.

ومع زيادة تفاقم الأوضاع في سوريا وارتفاع وتيرة العنف والاقتتال أصبحت سوريا مسرح لتصفية حسابات إقليمية ودولية، ونتيجة للتحديات والاخطار المحدقة بسوريا كان لزاماً على الجامعة العربية تقديم العديد من المقترحات لاجل الوصول إلى حل سياسي يرضي جميع أطراف النزاع. وإبعاد شبح الحرب عن الشعب السوري، وفي هذا الشأن عقد مجموعة من القمم، كان آخرها القمة التي عقدت في تونس عام 2018.[2]

ثانيًا - منظمة الأمم المتحدة:
حاولت الأمم المتحدة هي الأخرى إستخدام الدبلوماسية والوساطة والمساعي الحميدة، والمتمثلة في إرسال مبعوثين سياسيين لمعالجة الازمة السورية وقامت أيضا بإصدار قرارها رقم 2042، والقاضي بنشر مراقبين دوليين لسوريا للإشراف على وقف الاقتتال ونبذ العنف إلا أن النظام السوري لم يلتزم بذلك، ولم يوقف من طرفه العمليات العسكرية ضد المناهضين للنظام، ونتيجة لعدم تجاوب النظام السياسي بإيقاف العمليات العسكرية، فقام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 2042. والذي يقضي باتخاذ اجراءات أكثر صرامة لحماية المدنيين، وكذلك السماح لفرق الاغاثة لوصولها إلى المناطق المحاصرة، والعمل على عودة اللاجئين،
بالإضافة إلى إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا وتحميل المسئولية النظام السوري، وكذلك سلامة البعثة الدبلوماسية الخاصة بالأمم المتحدة للعمل في سوريا، بالإضافة إلى اصدار قرارا باتهام النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبة الطرف المسئول عن هذه الاسلحة، بالإضافة إلى إصدار قرارات أخرى تتعلق بانتهاك حقوق الانسان في سوريا والمتمثل في الاعتقالات، وسوء معاملة المعتقلين، والإفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين، وإلحاح الامم المتحدة على تسوية الأزمة بالطرق السلمية ووقف القتال، وضمان حرية التعبير داخل سوريا.[1]
وفي المقابل كان الموقف الروسي في الامم المتحدة تجاه الأزمة السورية، حيث استمرت الحكومة الروسية في تأثيرها على عمل الأمم المتحدة من خلال استخدام حق النقض ضد أي قرار يدين النظام السوري، وتبدي روسيا سعيها في التدخل للحصول على حل سياسي وذلك وفقاً للمنظور الروسي.
و أنتهجت روسيا سياستها داخل مجلس الامن على تعطيل قرارات مجلس الأمن داخل أروقة الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال، قام مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرار يدين سوريا عند أتهامها بإستخدام الأسلحة الكيمائية، و قرار باستخدام القوة المفرطة تحت بند الفصل السابع ضد النظام السوري، إلا أن الحكومة الروسية رفضت ذلك فأعلن مندوبها في الأمم المتحدة، بأن روسيا لن تسمح بتبني أي قرار أو أي مشروع جيوسياسية حول سوريا.[2]

دور القوى الاقليمية من الأزمة السورية والموقف الروسي منها:
إن ما تشهده الساحة السورية منذ اندلاع الازمة السورية، من تدخلات اقليمية ودولية، كان لها أكبر الأثر في تصاعد الأزمة، وتعقيد المشهد السياسي داخل سوريا، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر تأثراً بتلك الأوضاع، وذلك بفعل العوامل الجيوسياسية، وانقسام القوى المؤثرة على الأزمة السورية على المستوى الإقليمي الدولي فمنها ما هو مؤيد للنظام السوري والآخر معارض له، فكانت تركيا وايران، و

2- عمار عمر محمد، دور الجامعة العربية في حل القضايا العربية (2011 - 2017 رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2018، ص 103 – 105.
1- محمد علي سليم، رسالة دكتوراة، جامعة السويس، مرجع سابق، ص 95-96.
2- السيد ابو ضيف أحمد، العرب ومجلس الامن ولعبة القوى العظمى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - القاهرة 2017، ص 300-302.

سنتناول كل من التدخلات التركية كطرف معارض للنظام السياسي السوري وإيران باعتبارها مؤيدة للنظام السياسي السوري.[1]

أولاً - دولة تركيا:

تدرك تركيا بأن تطورات الأحداث في سوريا لها أثر كبير على المصالح التركية في المنطقة، وعلاقاتها الاقليمية، وبالتالي فهي تسعى على أن تكون طرفاً فاعلاً في الساحة السورية، وترى تركيا أن ما يحدث في سوريا يؤثر بشكل أو آخر على التوازن الإقليمي في المنطقة، ويعيق الإستراتيجية التركية في سوريا، وتعبير الرؤية التركية من المنظور الاستراتيجي لسوريا كون سوريا من أهم المناطق التي لها حدود مشتركة مع تركيا، وتربطها الكثير من المصالح الاقتصادية معها والذى يمثل أحد الأسباب اهتمام تركيا بها وفق الاعتبارات تمس بالأمن القومي التركي.[2]

ولقد كان الموقف التركي في بدايات الازمة السورية، يعتمد أساساً على فكرة التغيير والإصلاح في سوريا، بهدف الوصول إلى حلول سلمية مع المتظاهرين، ولكن نتيجة لزيادة التوتر في العلاقات السورية التركية، فأعلنت الحكومة التركية تأييدها إلى القوى المعارضة للنظام السياسي السوري، والمطالبة العلنية بتنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة في سوريا، الأمر الذى دفع بالإعلام الرسمي السوري لإتخاذ موقف أكثر جدية حيث وصف الإعلام السوري تركيا بالعثمانية الجديدة، خاصة بعد إعلان دعمهم للإخوان المسلمين المقيمين في سوريا، والدفع بهم لوصولهم إلى الحكم في سوريا.[3]

وعملت تركيا على تدخلها العسكري في سوريا مستنده في تبرير تدخلها في سوريا على نص المادة (5) من ميثاق الامم المتحدة والتي مفادها في حق الدفاع عن النفس، حالة اعتداء قوة مسلحة على أحد أعضاء بعثة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاستناد على استراتيجية تركيا على اتفاقية "أضنة عام 1998 " والتي نصت على منح الجيش التركي بالتدخل في الأراضي السورية لغرض مكافحة الإرهاب، الذى يهدد الأمن القومي التركي، خاصة بعد تنامي نشاط الحزب الكردستاني و تكثيف هجماته على القوات التركية داخل الأراضي السورية.[1]

ونتيجة لتنامي النفوذ الإقليمي لتركيا فى المنطقة، وهو ما يسبب في تصاعد المخاوف الروسية، باعتباره بمثل خصماً تاريخياً لروسيا، صنف إلى ذلك مخاوف روسيا أيضا من إحلال نظام سياسي في سوريا والمتمثل في المذهب السني في سوريا، والذى بدوره لا يخدم المصالح الروسية في المنطقة بوجه عام وسوريا بوجه خاص، وفي المقابل فإن روسيا وتدخلها في سوريا جاء وفق الإرادة السورية المتمثلة في نظام بشار الإسد، وهو ما يعزز الإستراتيجية الروسية بالاستحواذ التام على سوريا، دون وجود شركاء فيها.[2]

ثانيا - دولة إيران الإسلامية:

يأتى دور إيران كأحد القوى الإقليمية المؤثرة باعتبار أن الدولة الإيرانية من الدول الحليفة لسوريا، وتتمتع بعلاقات متميزة منذ فترة ليست بالقريبة، والتي من مصلحتها استمرار حكومة بشار الأسد في سدة الحكم،

---

[1]– محمد علي سليم، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة السويس، مصر، مرجع سابق، ص15.

[2]– سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب،2016، ص17.

[3]السيد كلنزاز، حسام الدين مكي، السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ماي الجزائرية، الجزائر 2016، ص 60-61.

1- فريد محمود، التدخل العسكري التركي في سوريا، اللجوء إلى القوة العسكرية في العلاقات الروسية، مجله اتجاهات سياسية، برلين، 2018،

2- سفيان***، في العلوم السياسية، جامعة السويس، مصر، مرجع سابق، ص117، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية، دراسة حالة سوريا،2011-2018، مجلة مدارات سياسية، المركز الوطني الديمقراطي العربي، برلين، العدد (5)، ص149.

والذي ينتمي إلى الطائفة العلوية، والقرية جدا من المذهب الشيعي حيث تسعى إيران إلى استغلال وجودها الجيوسياسي لغرض المحافظة على مكانتها، كقوة إقليمية في المنطقة، بالرغم من الضغوط الدولية لتحجيم نفوذها في المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية وإسرائيل، وتعمل إيران على تمرير سياستها في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار والصراعات السياسية مثل سوريا، وذلك باعتبارها مناطقه رخوة، لغرض جني بعض المكاسب الاقليمية لها في المنطقة.[3]

و من أهم الدوافع الإيرانية في دعمها للنظام السياسي السوري والذى يتمثل في جملة من النقاط أهمها[1]:

أ- تزايد المخاوف الإيرانية من بروز الدور التركي في سوريا، خاصة فيلم يتعلق بالأعمال القتالية التي تقوم بها القوات التركية في مناطق الشمال السوري.

ب - اعتقاد صانع القرار في إيران بعجز مجلس الأمن الدولي في إدارة الأزمة السورية، وإمكانية إصدار قرارات قد تقيد النظام السوري القائم وتعمل على إنهائه.

ج- تعمل إيران على ضمان مصالحها في سوريا وتعزيز دورها عبر التمسك بكل أطراف الملف السوري والتعامل مع كل المتغيرات والسيناريوهات المحتملة في سوريا.

وعملت إيران على دفع سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية نحو الخيار الأفضل، وذلك بتأثير المستمر والمتواصل على قرارات النظام السوري والعمل على إعادة تأهيله ليتماشى مع الأوضاع الإقليمية والدولية مع توظيف الأدوار السياسية للنظام ليسير في فلك السياسة الإيرانية. عبر التأثير الإعلامي السوري بما يخدم التوجهات الإيرانية.[2]

وتهدف إيران من خلال سياستها الخارجية، لغرض بناء مخالف قوي في المنطقة يمنحها القدرة على مجابهة السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، كما تعول إيران على سوريا، في تحقيق تقارب ايراني عربي والتي تحاول من خلاله إقناع الدول العربية، خاصة دول الخليج، بان إيران ليست لها أهداف توسعية، وبأن امتلاكها للسلاح النووي لا يشكل خطراً على دولة عربية، وفي هذا الإطار تعمل ايران على ايجاد تعاون عسكري سوري ايراني، لغرض دعم الرؤية الإيرانية، والتي تقضى بأن سوريا تمثل العمق الإستراتيجي لإيران وهو يعتبر جزءاً من الأمن القومي السوري.[3]

ويرى الباحث بأن التواجد الإيراني في المنطقة عبر إقامة علاقات مع سوريا وحزب الله في لبنان والعراق، يعد في الواقع رسالة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الاولى اسرائيل والدول الغربية المتحالفة معها، بأن إيران أصبحت قوة إقليمية يحسب لها حساب وقد يهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

أما من حيث الموقف الروسي ازاء التدخلات الإيرانية في الأزمة السورية نجد يوجد تعاون بين الدوليين، نتيجة للتوحد هدفهم وهو المحافظة على بقاء نظام الأسد في السلطة، وتعتمد العلاقات الروسية الإيرانية في تطورات الازمة السورية تعتمد على المصالح المشتركة بين الطرفين، حيث ترى روسيا في علاقاتها مع إيران تعد في الواقع ورقة ضغط على العلاقات الغربية العربية أكثر من كون روسيا حليفة لإيران، وتعمل إيران في تحالفها مع روسيا للاستقواء بها أمام الغرب، ولكن يأتي الاختلاف في التوجهات السياسية بين الدولتين الأولى تنظر إلى ضرورة استقرار النظام السوري ومؤسساته بغض النظر بقاء نظام بشار الأسد، بينما ترى إيران من الضروري بقاء نظام بشار الأسد وهو يعد ضمانة للاستقرار النفوذ الإيراني.[1]

دور القوى الدولية من الأزمة السورية والموقف الروسي منها:

3- محمد على سلم، رسالة دكتوراه في السلام سياسة، جامعه السويس، مرجع سابق، ص 28.

1- محجوب الزويدي،حدود الدور الاقليمي الايراني، الطموحات و المخاطر، مركز الجزيرة الدرسات، الدوحة، ص7.

2- المرجع نفسه، ص 8.

3.- المرجع نفسه، ص 9

1- عدنان أحمد، تنافس روسي إيراني على اقتسام سوريا، صحيفة العربي الجديد، 2019، ص 2-3.

يسود العلاقات السورية الأمريكية التوتر طيلة العقود الماضية، فالولايات المتحدة الأمريكية، ترى بأن سوريا هي دولة تشكل تهديداً لمصالحها في المنطقة حيث تتهم الولايات المتحدة الامريكية دولة سوريا بدعم الإرهاب، فهي التي تدعم حزب الله اللبناني وكذلك الحركات الفلسطينية، بالإضافة إلى دعمها اللامحدود لحزب العمال الكردستاني وجميع الفصائل تشكل خطراً وتهديداً مباشراً لحليفها الأول في المنطقة ما يسمى بدولة إسرائيل.

ومنذ بداية الأزمة السورية راهنت الولايات المتحدة الأمريكية على قيام النظام السوري بإجراء إصلاحات، ترتقى إلى مطالب الشعب السوري وإلى ضرورة ايجاد حل سياسي سلمى يرضي الأطراف المتنازعة مع التلويح بين الحين والآخر بالتهديد بفرض عقوبات على النظام السوري في حالة عدم ادعائه للمطالب المرجوة من النظام، وبالفعل باشرت الحكومة الامريكية بفرض عقوبات اقتصادية على النظام عالم 2011، حيث شملت تجميد أموال العديد من الشخصيات المقربة من النظام ومع منتصف عام 2011، طالب المجتمع الدولي بضرورة التدخل الأممي وفرض حماية للمدنيين في سوريا، والعمل على فتح مسارات آمنة لوصول المساعدات الإنسانية لسوريا برعاية أممية. [2]
وفي إطار مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية لنظام بشار الاسد، تم اتهامه باستخدام الأسلحة الكيمائية في بعض المناطق السورية، والتي تتواجد بها المعارضة، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد المباشر بإرسال بعض القطع البحرية قبالة سواحل سوريا، وتجهيز كل إمكانياتها العسكرية بتوجيه ضربة عسكرية في سوريا، الا ان تلك الجهود التي قام بها الرئيس الأمريكي بالحصول على إجماع دولي، بتوجيه الضربة العسكرية باتت بالفشل، بسبب الرفض الروسي في مجلس الأمن الدولي، وبذلك تناقصت احتمال الضربة العسكرية فلجأت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المعارضة السورية واتخذت إجراءات أخرى أهمها أصدرا قرار رئاسي، يوقف العمل في السفارة في واشنطن، مطالبة الدبلوماسيين السوريين لمغادرة البلاد، وهي محاولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعزل النظام السوري، وعملت الحكومة الأمريكية بنشر جزء من قواتها البرية على الحدود السورية التركية وإقامة بعض القواعد العسكرية على الأراضي السورية. [1]

إلا أن ذلك الأمر لم يستمر طويلا فمع نهاية 2018، قرر الرئيس الأمريكي آنذاك " دولاند ترمب " بسحب قوته من سوريا وذلك بحجة أن أنهت مهامها القتالية في القضاء على تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة الإسلامية، بعد بقائها في سوريا مدة تجاوزت ثلاثة سنوات، وفي المقابل عبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الرضاء عن هذا الانسحاب، في حين أن روسيا رحبت بالقرار الأمريكي، ولحقتها بعد ذلك تركيا، وهو ما قد يساعد تركيا في القيام بعملياتها العسكرية ضد الأكراد المتواجدين في سوريا، كما أن الانسحاب الأمريكي من الأراضي السورية، ساعد النظام السوري من إمكانية السيطرة على تلك المناطق بمساعدة إيرانية، وهو ما يعد مطلب روسيا في هذا الشأن.[2]
وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في سوريا لغرض أعادة تشكيل وصياغة خارطة الطريق الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، حسب التصور الأمريكي، وهو ما يعرف المشروع الشرق الاوسط الجديد والتي تهدف من ورائه حماية أمن حليفها الأول في المنطقة اسرائيل، في عدم وصول الأسلحة للجماعات الإرهابية مثل حزب الله اللبناني وحماس وبعض الفصائل الأخرى. والمصنفة عند الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، بالجماعات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي. [3]
وتعتبر سوريا للولايات المتحدة الأمريكية دولة مهمة في الشرق الاوسط و هو ما يحقق هدفها الجيوبوليتيكي من خلال منافستها مع الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة من خلال تقليص القوى الكبرى،

---

[1]- محمد على سليم، رسالة دكتوراة مقدمة، جامعة السويس، مرجع سابق، ص ة 139 -140.
[1]-محمد علي سليم، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، السويس، مرجع سابق، ص122.
[2]- يزيد الصانع، الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، وعمليات الانسحاب، مركز كازينافي، الشرق الأوسط، بيروت، 2018، ص19.
[3]- المرجع نفسه، ص22.

خاصة روسيا والصين والعمل على كبح نفوذهم فيها، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على مصادر الطاقة في المنطقة خاصةً سوريا التي أصبحت حسب الاكتشافات الاخيرة، بانها تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في البحر المتوسط وقبالة سواحل سوريا.[1]

ام عن الموقف الروسي من التدخلات الأمريكية في سوريا، فقد عملت روسيا على منع تدخل عسكري في سوريا منذ بداية الأزمة، خاصةً في أن روسيا قد عارضت التدخل الغربي في ليبيا وما نتج عنه من انعكاسات سلبية على المنطقة بشكل عام، ولهذا عملت روسيا كل ما في وسعها بتعطيل أي قرار دولي يدعو للإطاحة بنظام بشار الاسد وذلك باستخدامها حق النقض في مجلس الأمن الدولي. [2]

و يرجع أسباب الدعم الروسي للنظام السوري في أنها تدرك بأن خسارة سوريا في المنطقة، يعد في الواقع فقدان للتواجد الروسي فيها، وهو ما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية من مد نفوذها في سوريا عبر تركيا، و منها إلى منطقة القوقاز، وبالتالي محاصرة النفود الروسي وزعزعة الاستقرار والأمن في روسيا وهو ما يمثل تهديداً مباشراً للأمن القوم الروسي.[3]
ويري الباحث بأن المساحة السورية طيلة فترة الأزمة شهدت صراعاً على المستويين الداخلي والخارجي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث تعددت المنافسة بين الدولتين سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو على المستوى الاستراتيجي، وكان لروسيا دوراً أكثر حزماً، سواء ضد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد تجربة العراق، وبعدها أفغانستان وبعده ليبيا، بالإضافة إلى سعي روسيا ارجاع أمجادها الإمبراطورية السوفيتية وظهورها كقوى عظمى ذات شأن على الصعيد الدولي.

الفصل الرابع
الآثار الاقتصادية والاجتماعية:
تعد الأزمة السورية في جوهرها هي أزمة مطالب الشعب السوري، من الحكومة من أجل تفعيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويكون الحل في إطار تطوير كافة المؤسسات في سوريا، مع مراعاة حقوق الإنسان والمشاركة الواسعة لكافة أطياف المجتمع السوري، وإحداث تغيير في المؤسسات لأجل الوصول للتنمية الشاملة والمستدامة تضمن الحياة الكريمة.

وقد عملت الازمة السورية على استنزاف الموارد الاقتصادية، مما ساهم في انهيار سعر الصرف، وارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار وزيادة الدين العام، مما كان لها تداعيات خطيرة على سوريا، كما أن العقوبات الدولية على سوريا له الأثر السلبي على الصعيد الاقتصادي كل هذه الأسباب انعكست سلياً على حياة السوريين، فزادت معدلات الفقر، وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة النزوح الداخلي، وارتفاع عدد اللاجئين السوريين إلى دول الجوار، خاصة تركيا والأردن ولبنان والعراق و غيرها. [1]
وسنتناول هذه الأثار وبشيء من الإيجاز في الآتي:

أولاً - الأثار الاقتصادية:
منذ اندلاع الأزمة تأثر الأداء التنموي في سوريا بشكل كبير نتيجة للدمار الهائل الذى لحق بالبنية التحتية الاقتصادية، حيث قدرت خسائر الاقتصاد السوري حوالي 48.5 مليار دولار أمريكي، ومجمل الخسائر في مجمل التجارة الداخلية، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات والصناعات التحويلية، حيث وصلت إلى ما يقارب ل 83% عام2012.[2]

---

[1]-جلال خشب، سوريا في مهب التحولات الدولية، دراسة جيوبوليتيكية، جلة الأمن في المتوسط، الجزائر، العدد 8، 2014، ص33.
[2] -خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 268، ص 16.
[3]- المرجع نفسه، ص 17.
[1]- محمد علي سليم، رسالة دكتوراة، جامعة السويس، مصر 2022 مرجع سابق ص 183.
[2]- ربيع نصر، زكى حسين، إثر العوامل الاقتصادية فى الحراك السوري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص 42.

و مع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية في سوريا، تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد حرب، وأصبحت النفقات العسكرية هي المكون الرئيسي للإنفاق العام، وإهمال الإنفاق على الجوانب التنموية، ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وفقدان الأف وظائفهم، ونزوح الملايين من السوريين خارج البلاد، وبعد التدخل العسكري الروسي أستطاع النظام السوري استعادة مناطق واسعة تحت سيطرته، وبدأت محاولة الإعمار للمناطق المدمرة في سوريا، ومطالبة المجتمع الدولي برفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، عملت على فرض حزمة من العقوبات على النظام السوري، الامر الذي أدى بدوره إلى تفاقم الأوضاع المعيشية نتيجة لارتفاع الاسعار.[1]

ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار الاقتصاد السوري الاتي:
1- استنزاف الموارد الاقتصادية نتيجة الحرب: لقد أصبح هناك عجزاً واضحاً في الميزانية العامة للدولة، والتي أدت إلى تراجع الإيرادات العامة، وتناقص كبير في قيمة الضرائب والرسوم على الشركات العامة، مما أسهم في تراجع كبير في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، والذي أدى إلى عدم قدرة الحكومة على سد احتياجات الافراد.

كما انخفض انتاج النفط والغاز أدى ذلك إلى هبوط عائدات إنتاج النفط، مما أسهم بشكل كبير في خسارة كبيرة في دعم إيرادات الميزانية العامة وعدم الحصول على العملة الصعبة، وكل هذا سبب في ارتفاع أسعار المحروقات في سوريا، كما أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب الازمة في سوريا، حيث بلغت الخسائر الاقتصادية عام2019 حوالي " 530 مليار دولار" [2]

2- تخلط السياسات المالية: نتيجة لطول أمد الأزمة، خسر النظام السوري مصادر الإيرادات فبدأت البلاد تدخل في سياسات تقشفية، وتخلت الحكومة عن دعم السلع والمحروقات، ما سبب إرتفاعاً كبيراً في أسعار المحروقات والنقص في السلع الأساسية، وإرتفاعاً كبيراً في صرف الدولار مقابل الليرة السورية.[3]

وقد تأثر الوضع الاقتصادي في سوريا، نتيجة الأزمة المالية اللبنانية مما أدى إلى نقص حاد في السلع والمحروقات في الأسواق السورية وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل العملات الصعبة وزيادة معاناة المواطن السوري،

وفي محاولة من النظام، في التخفيف للأوضاع الاقتصادية الصعبة، قام النظام بتوزيع البطاقات الإلكترونية على المواطنين السوريين وذلك لحصر المواد المدعومة التي يمكن الحصول عليها شهريا ويشير الخبراء الاقتصاديون، بأن عام 2020 هي من أسوأ السنوات إقتصادياً، وذلك بسبب انتشار جائحة كورونا والتي أدت إلى توقف كلي للاقتصاد، والعقوبات الاقتصادية.[1]
وتحاول الإدارة الأمريكية في تضيق الخناق على النظام السوري وحلفائه عبر العديد من الوسائل والتي من أهمها العقوبات الاقتصادية، ومع هذا فإن الإدارة الأمريكية لديها عدد من الشروط لرفع العقوبات على سوريا حسب ما تضمنه قانون سيزر ومن أهمها[2]:
1 - وقف النظام السوري وروسيا من عمليات قصف المدنيين بالطيران.
2 - تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة.

---

[1]- ربيع نصر، زكي حسين، أثر العوامل الاقتصادية في الحراك السوري، مرجع سابق، ص 43.
[2]- خضر أحمد، خلاف الاسد، الازمة الاقتصادية الاسباب والتداعيات، المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020، ص6.
[3]- وجيه حداد، حجم الودائع السورية في مصارف لبنان، صحيفة لندن، بتاريخ 2020-06-23
[1]- عمار يونس، 2020عام اقتصادي صعب على سوريا. صحيفة العربي، 2020-12-30.
[2]- ابراهيم حميدي، ماذا يعني توقيع ترامب در قانون" قيصر" لسوريا سياسيا، صحيفة الشرق الأوسط 2019-12-21.

3 - العمل على التنسيق حول المصالحة الوطنية.
4 - تأمين عودة اللاجئين إلى سوريا.
5 - التحقيق في الجرائم التي ارتكبها عناصر النظام السوري وتقديمهم للعدالة.

ثانيًا - الآثار الإجتماعية:
كان لتفاقم الأوضاع الاقتصادية في سوريا دوراً مدمراً على الصعيد الإجتماعي، وانحراف مسار التنمية البشرية عن مسارها التنموي، مما انعكس سلبا على الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار الظلم وعدم المساواة في سوريا، مقارنة مع الدول الأخرى، ومن هذه الأثار الاتي:

تناقص أعداد السكان: لقد عمل النزاع المسلح في سوريا إلى ترك أثر كبير على مؤشرات النمو السكاني مقارنة قبل الأزمة، حيث شهدت سوريا قبل الأزمة نمو سكاني كبير، إلا أن هذا النمو تراجع، حين وصل التعداد للسكان فى سوريا إلى حوالي 19.6 مليون نسمة، ويعود هذا التراجع إلى الأسباب الآتية: [3]

- تزايد عدد الوفيات بسبب الحرب، خاصة فئة الذكور بالإضافة إلى تعطيل المنظومة الصحية والنقص الحاد في الغذاء.
- ب - التراجع في عدد المواليد بسبب انعدام الرعاية الصحية بشكل عام.
- ج- موجات النزوح الجماعي والهجرة، حيث وصل عدد اللاجئين. حتى عام 2020 إلى 7.000.000 مليون لاجئ.[1]

ويواجه السكان الذين بقوا في سوريا العديد من التحديات، أهمها تدمير البنية التحتية وانتشار الدمار وانعدام الأمن والتجنيد العسكري الإلزامي، وتدهور الظروف المعيشية، و نتيجة لاحتدام المعارك في المناطق الآهلة بالسكان أدى إلى نزوح السكان إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، وبالتالي فإن قوافل الهجرة الجماعية واللجوء إلى المناطق الأخرى إلى دول الجوار و من أسباب هذه الهجرة تمثلت في سوء توزيع الدخل والثروة وأتساع دائرة الفقر والبطالة.[2]

ويعيش اللاجئون في ظروف معيشية صعبة في دول الاستضافة لدول الجوار، وذلك وفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وقد تركت الأزمة السورية أثراً مدمراً على قطاع التعليم وقد تعرضت الخدمات الأساسية للضرر بسبب النزاع وعدم التحاق الطلاب بمدارسهم، فقد دمرت أعداد كبيرة من المدارس و المؤسسات التعليمية، و يعزى عزوف الطلبة للالتحاق بمدارسهم نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، والنزوح القسري و التحاق كثيراً من الطلاب بسوق العمل بسبب تردي الأوضاع المعيشية.[3]
ونستنتج في ان النزاع السوري خلق أثاراً مدمرة في قطاع التعليم والذي سيترك تبعات لا يمكن تجاهلها على المجتمع، وسوق يخلق جيلاً غير قادر على دفع عجلة التنمية في سوريا على المدى المنظور وسوف يخلق حالة من الاستقطاب والإقصاء داخل المجتمع نتيجة الشعور بالنقص والجهل والتخلف.
كما تعرض قطاع الصحة في سوريا لأضرار جسيمة نتيجة الحرب وإلحاق الضرر بالمنشآت الصحية، وأصبح القطاع غير قادر على تقديم أبسط الخدمات للمواطن السوري، كما تم استهداف المراكز الطبية والعاملين في القطاع، مما سبب في كثير من الضحايا والاصابات للعناصر الطبية، ونتيجة للازمة في سوريا تدنت الخدمات الصحية الأولية، خاصة لقاح الأطفال حيث حرم مئات الآلاف من السوريين من

---

[3]- احمد رشيد، التغيير الديمغرافي في سوريا، مركز النصح للدراسات، الدوحة، 2019، ص 4.
[1]- هناء يحي سيد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، رسالة دكتوراه في السكان والتنمية، جامعة تشرين، 2007، ص 213.
[2]- المرجع نفسه ص 214.
[3]- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2020.

اللقاح نتيجة لتدمير الغرف الخاصة باللقاح، وأحيانا عدم توفرها في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة السورية.[1]

ويمكن القول بان الأوضاع الصحية في سوريا مأساوية إلى حد كبير، والتي لابد من تكاتف دولي للنهوض بالقطاع المدمر، وانه سوف تزداد معاناة الشعب السوري وسيزيد عدد الضحايا بين الأطفال والنساء، إذا لم يتم تدارك الأمر وإصلاح ما يمكن إصلاحه في المؤسسة الصحية وتقديم العون والمساعدة للشعب السوري.

الخاتمة:

تمتعت سوريا بأهمية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، مستمدة ذلك من موقعها الجغرافي في المنطقة، وكانت موضع للمنافسة الدولية، مما عرّض أمنها القومي إلى العديد من التهديدات، خاصةً في ظل المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية.

و مع اندلاع الأزمة السورية و التي شكلت مكانة خاصة في توجهات السياسة الخارجية الروسية، حيث تابعت الحكومة السورية عن كثب الأحداث في سوريا، وعملت ما في وسعها في دعم نظام بشار الأسد سياسياً ولوجستياً، وصولا إلى الانخراط المباشر في الأزمة السورية، وتدخلها المباشر والعسكري بطلب من النظام السياسي السوري، مما أضفى على التدخل الروسي الشرعية الدولية، و قد اتخذت الحكومة الروسية عدداً من التدابير و الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة السورية، كما عملت من جانب آخر وضع مجموعة من العراقيل و التي تحول حول التدخل الدولي في سوريا، خوفاً من ألا يتكرر السيناريو الليبي و التدخل العسكري، و الذي أسفر عن الاطاحة بنظام العقيد القذافي.

و مثلث الأزمة السورية خروجاً عن المألوف للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات العربية، حيث أخذت القيادة الروسية موقفا وسطياً في بدايات الأزمة بين النظام السوري والمعارضة، وكانت تحث النظام السوري على التفاوض مع المعارضة والإسراع بعملية الإصلاح الشامل في سوريا، إلا أن النظام عمل من جانبه على تصعيد العمليات العسكرية واستخدام العنف تجاه المتظاهرين، مما دفع المعارضة إلى استخدام السلاح ضد القوى الأمنية للنظام السوري، فكان الموقف الروسي يكتفي بإلقاء اللوم على النظام السوري، ويدفع بمنع التدخل الدولي في سوريا.

وعارضت روسيا قرار الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الهجوم على سوريا ودعت المجتمع الدولي إلى ضرورة احترام القانون الدولي، ومنع اي عمل عسكري ضد سوريا، وحذرت من مخاطر هذا التدخل والذي يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

وفي إطار التحذيرات الروسية تجاه منع التدخل الدولي في سوريا قامت باستنفار قواتها البحرية قبالة السواحل السورية ونتيجة للموقف الروسي ثم التوصل إلى الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على مشروع قرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وفي المقابل تعهدت روسيا من طرفها بسحب الترسانة الكيميائية بوجود مراقبين دوليين.

لقد كان الموقع الجيوستراتيجي الهام في سوريا محط اهتمام كبير للإستراتيجية الروسية، حيث تعد سوريا نقطة تلاقي إمدادات النفط والغاز لمنطقة الشرق الاوسط، وهذا ما جعل روسيا تعمل على ضرورة الابقاء على حليفها التقليدي في المنطقة، ودعم تواجدها في سوريا.

وعملت روسيا على إقامة تحالف مع إيران، وهو ما يعد ضمانة للاستقرار في المناطق القريبة من الحدود الروسية وحماية الأمن القومي الروسي، خاصة أن المنطقة هي نقطة تماس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المصالح والاستراتيجيات، فالولايات المتحدة الامريكية تريد الإبقاء على حليفها الاول إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لخدمة مصالحها عبر حماية أمن إسرائيل، وتأمين نقاط ارتكاز للسيطرة

[1]- كيف تستهدف الحكومة السورية العاملين الصحيين بالاحتجاز/ منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، 2019، ص 20 - 21.

على امدادات النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط، أما روسيا تسعى إلى تعزيز وجودها العسكري في سوريا للتضييق على النفوذ الامريكي، عبر عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية في سوريا.
وقد كان للأزمة السورية أثار مدمرة على كافة الصعد، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها الحقت ضرراً جسيم في البنية التحتية، حيث دمرت العديد من المناطق، خاصة بعض الأهداف الحيوية كالجسور والمصانع والمنشآت الطبية والمدارس وغيرها، مما أدى إلى تعطيل الحياة الاقتصادية وإصابة الاقتصاد السوري بتشوهات قد يصعب علاجها على المدى القريب كالبطالة والتضخم وارتفاع الأسعار وارتفاع الدين العام، كما لعبت العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد سوريا دورًا سلبياً على الاقتصاد السوري، الامر الذى زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية وهو ما انعكس سلباً على الحياة الإجتماعية، وأصبحت سوريا تشكل أكبر حركة لنزوح السكان إلى دول الجوار مثل لبنان والأردن والعراق.

الاستنتاجات:

توصل هذا البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- تسعى روسيا من خلال تدخلها في الشأن السوري لمساندة نظام بشار الاسد الحليف التقليدي لروسيا لارتباطها بعلاقات سياسية واقتصادية منذ عدة عقود.
- تعود مناصرة روسيا لسوريا إلى اعتبارات جيواستراتيجية بداية من التواجد العسكري الدائم فى سوريا حتى تتمكن من المساهمة في الترتيبات الجديدة في منطقة الشرق الاوسط، مما يفتح لها المجال في التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا التي تمس أمنها القومي.
- تسعى روسيا من خلال حفظ مكانتها على الصعيد الدولي لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية وتعزيز نفوذها.
- 4 - تحاول روسيا استعادة دورها في العالم متعدد الاقطاب من خلال المشاركة لقوة عظمى في صنع قواعد إدارة النظام الدولي.
- 5 - كان للأزمة السورية أثار مدمرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية يصعب معالجتها في المدى المنظور.
- 6- كشفت الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي، خاصة الثورة السورية، عن تنامي قوى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران كان لها اثراً كبيراً في مسارات الأزمة السورية.

المراجع والمصادر

الوثائق

1- قرار الأمانة العامة للجامعة العربية رقم7436 بتاريخ 02-11-2011.
2- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 2020.
3- منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان 2019.

الكتب:

1- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1989.
2- مازن اسماعيل، السياسة الخارجية المقارنة، الموسوعة الجزائرية للدراسات، الجزائر، 2016.
3- كاضم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، الوجيز في الإستراتيجية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007.
4- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، ط (1)،2002
5- رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سوريا، مكتبة رياض الرايس، القاهرة، 2012.
6- سامح عسكر، الأزمة السورية، محاولة للفهم، دار دمشق للنشر، سوريا 2012.
7- جوناثان لاثام، ليث كا ترسون، سوريا العدالة التجاوز النزاع المركزي السوري للبحوث السياسية، دمشق .2020

8- السيد ابو ضيف أحمد، العرب ومجلس الامن ولعبة القوى العظمى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - القاهرة 2017.
9- سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب،2016
10- سفيان محرف، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية، دراسة حالة سوريا، 2011-2018

الدوريات والبحوث والمقالات:
1- لمى مضر، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي من 1995-2003، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، 2003.
2- لمي مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، وانعكاسها على الطبيعة العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
3- عمر اسكندر، سوريا أزمة نظام وثورة شعب، مركز أميه للبحوث والدراسات الإستراتيجية، عمان 2012.
4- آرام نيرغوزيان، القوات المسلحة اللبنانية / التحديات والفرص، مركز الدراسات والبحوث، دمشق،2009.
5- محجوب الزويدي، حدود الدور الاقليمي الايراني، الطموحات والمخاطر، مركز الجزيرة الدارسات، الدوحة 2020.
6- يزيد الصانع، الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، وعمليات الانسحاب، مركز كازينافي، الشرق الأوسط، بيروت، 2018.
7- ربيع نصر، زكى حسين، أثر العوامل الاقتصادية في الحراك السوري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.
8- خضر أحمد، خلاف الأسد، الازمة الاقتصادية الاسباب والتداعيات، المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.
9- أحمد رشيد، التغيير الديمغرافي في سوريا، مركز النصح للدراسات، الدوحة، 2019.

الرسائل العلمية:
1- محمد على سليم، الدور الروسي من تطورات الأزمة السورية 2011، رسالة دكتوراة مقدمة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السويس، مصر، 2020
2- ابن ملوكة، الإستراتيجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر،2011.
3- عماد عمر محمد، دور الجامعة العربية في حل القضايا العربية (2011 - 2017 رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2017.
4- السيد لكنزاز، حسام الدين مكي، السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة ماي الجزائرية، الجزائر، 2016.
5- هناء يحي سيد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، رسالة دكتوراه في السكان والتنمية، جامعة تشرين، 2007.

الصحف والجرائد:
1- احمد دياب، عودة بوتن تحديات وطموحات روسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 88 أبريل 2012.
2- الناصر دريد، نعمان حكيم، دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة التنمية البشرية بغداد، المجلد 2، العدد الرابع يناير 2016.
3- يوسف أحمد أحمادي، محسن رمضان جابر، أثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارساتها السياسية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
4- صافينار محمد أحمد، المعارضة السورية ومسارات الحل الغائبة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 200 – 2015.
5- مطهر الصفاري تطلعات اكراد سوريا، ومحمورية الدور التركي، محلة أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول،2015.
6- ابراهيم غالي، الحسم الوشيك، مؤشرات رحيل الأسد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد19، 2013.
7- ابراهيم عوضى، فراغ قانوني في أزمة اللاجئين، مجلة الإنساني، القاهرة، العدد 1000 – 2017.
8- جلال خشب، سوريا في مهب التحولات الدولية، دراسة جيوبوليتيكية، مجلة الأمن في المتوسط، الجزائر، العدد 8، 2014.
9- خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في أوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 268.
10- آن برنارد، لبنان يكتظ باللاجئين السوريين، صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 2013.
11- عدنان أحمد، تنافس روسي إيراني على اقتسام سوريا، صحيفة العربي الجديد،2019، ص2-3.
12- وجيه حداد، حجم الودائع السورية في مصارف لبنان، صحيفة لندن، بتاريخ 2020.
13- عمار يونس، 2020عام اقتصادي صعب على سوريا. صحيفة العربي، 2020.
14- ابراهيم حميدي، ماذا يعني توقيع ترامب در قانون" قيصر" لسوريا سياسيا، صحيفة الشرق الأوسط 2019.

المواقع الإلكترونية:
1- سوريا ممر الغاز إيران وقطر، الدخول 20.09.2023. Prime .www/mtv.com/program
2- الأزمة السورية: الشعب ضحية آلة نظام الاسد، وصراع التحالفات الإستراتيجية، تاريخ الدخول 6.10.2023 www.m.alshorag.com. 6.10 2023
3- محمد النجار، جبهة النصرة في سوريا تعلمت من أخطائها، الجزيرة نت، الدوحة،2013، ص8.